العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2010)

د. علي عبد الوهاب نجا

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

1 : مقدمة

تتمثل القضية الرئيسة لدى صناع السياسات الاقتصادية في كيفية الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، أو بمعنى آخر ما هى العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي في المجتمع؟ غير أنه لا يوجد توافق بين الاقتصاديين في الإجابة على هذا التساؤل، حيث يرى البعض أن ذلك يتم من خلال انتهاج استراتيجية تشجيع الصادرات، والبعض الآخر يرى أنه يتم من خلال تشجيع (ث ج م)[1] باعتباره المسار الرئيس للنمو، كما يؤمن البعض الآخر أن مستوى الانفتاح التجاري في الدولة مهم بالنسبة للأداء الاقتصادي، غير أن هذا لا يتوقف على التجارة الخارجية، بل يتعداه ويتضمن تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي تزايدت بصورة كبيرة في العقود الأخيرة وبخاصة (ث ج م) منها (Alguacil, et al., 2002, P. 375). ونتيجة للتعارض بين وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن، فقد استحوذت دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري وخاصة الصادرات منها من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى على اهتمام كبير في الدراسات التجريبية، بهدف معرفة العلاقة السببية بينهم.

لقد مرت السياسة الاقتصادية الخارجية بمصر بتطورات كبيرة خلال السنوات الماضية تمثلت في التحول من الاقتصاد المغلق وسياسة الإحلال محل الواردات خلال عقد الستينيات وبداية السبعينيات إلى

---

1 (ث ج م) تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للسياق الوارد به.

التوجه الخارجي والانفتاح على العالم وتشجيع تدفقات (ث ج م)، وتقديم عديد من الضمانات والحوافز لها بداية من سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، وبصورة أكبر في بداية التسعينيات من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي (Khorshid, et al., 2011, P. 9)، وقد ترتب على هذه الإصلاحات تطوراً كبيراً فيما يتعلق بالقطاع الخارجي وتدفقات (ث ج م)، وأثر هذا بدوره في مستوى الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومعدل النمو الاقتصادي بصفة خاصة.

1 - 1: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التحقق من طبيعة العلاقة بين كل من: (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في واقع الاقتصاد المصري، بغرض التعرف على العلاقة السببية بين هذه المتغيرات الاقتصادية الثلاثة، وتحديد أي منهم يؤثر في الآخر ويكون السبب فيه؟ بمعنى لأي منهم يكون السبق في التأثير على الآخر؟ ويمكن التمييز في هذا الصدد بين ثلاثة آراء (Klasra, 2011, P. 123)، (Meerza, 2012, PP. 1, 2) الأول: أن العلاقة بين كل متغيرين منهم تكون أحادية الاتجاه، الثاني: أن العلاقة بين كل متغيرين منهم تكون ثنائية الاتجاه، الثالث: أنه لا توجد علاقة سببية بين هذه المتغيرات. وقد شهدت السنوات الأخيرة بمصر تطورات كبيرة فيما يتعلق بتشجيع تدفقات (ث ج م)، وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي، مما أدي إلى ارتفاع مستوى العولمة الاقتصادية بها، غير أن تدفقات (ث ج م) ومستوى الأداء الاقتصادي متمثلاً في معدل النمو الاقتصادي لم يكن عند المستوى المطلوب والمتوقع، وبالتالي، لم تنجح هذه السياسات في تحقيق أهدافها بفاعلية، الأمر الذي يثير عديد من التساؤلات أهمها: إلي أي مدى أسهمت سياسات الإصلاح المتعاقبة في تطوير القطاع الخارجي؟ هل أسهم تطور هذا القطاع في زيادة معدل النمو بالاقتصاد المصري؟ وما هي طبيعة العلاقة السببية بين كل من: (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في واقع الاقتصاد المصري؟ وأي منهم يسبب الآخر؟ أم أن العلاقة بينهم تكاملية؟

1 - 2: أهمية البحث وهدفه

تتمثل أهمية البحث في أن فهم العلاقة السببية بين كل من: (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي يعد من الأمور المهمة في إعادة صياغة وتوجيه السياسات الاقتصادية بالمجتمع، إذ أن العلاقة بين هذه المتغيرات ومدى تأثير كل منها على الآخر يكون له أساس نظري منطقي يتم من خلاله هذا التأثير، وبدون فهم اتجاه ونمط وآليات هذه التأثيرات لا يمكن اتخاذ سياسة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي، ولذا، يكون من المهم تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات كي يمكن صياغة السياسات الاقتصادية بصورة سليمة. وبالتالي، فإن هذا البحث يمثل أساس تطبيقي لتدعيم العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة واختيار السياسات التي تحقق الاستفادة من التفاعل الإيجابي بينهم بما يدعم أهداف التنمية بالمجتمع المصري.

ووفقاً لذلك فإن الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل في تحليل العلاقة السببية بين كل من: (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980– 2010)، بهدف تقدير العلاقات بينهم وتحديد أي منهم يسبب الآخر، فضلاً عن القنوات التي يتم من خلالها انتقال هذا التأثير، وبصورة أكثر تفصيلاً تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

- **دراسة العلاقة بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو في الأدب الاقتصادي، بغرض تحديد العلاقة السببية بينهم وفقاً للتأصيل النظري والدراسات التطبيقية.**
- **دراسة تطور (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة.**
- **قياس العلاقة بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.**
- **تحديد اتجاه العلاقات السببية بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر.**

- **تقديم بعض التوصيات في ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج، التي يمكن أن تسهم في الارتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي وتحقق أهداف التنمية في مصر مستقبلاً.**

1 - 3: منهج البحث

يستخدم البحث الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980–2010)، واستنباط العلاقات بينهم، ثم من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، وباستخدام نموذج {Vector Error Correction Model (VECM)}، يتم قياس العلاقة بينهم في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهم من خلال تحليل جرانجر للسببية اعتماداً على نموذج (VECM)، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

1 - 4: خطة البحث

يستعرض البحث العلاقة بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو في الأدب الاقتصادي، ثم دراسة تطور هذه العلاقة في واقع الاقتصادي المصري من خلال المؤشرات التي تعبر عن هذه المتغيرات، وتحديد الأهمية النسبية لكل من: (ث ج م) ومستوى الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة، ثم من خلال بناء نموذج قياسي يتم قياس العلاقة بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية بينهم. وبالتالي، فإنه بعد هذه المقدمة ينقسم البحث إلي أربعة أقسام تتناول: العلاقة بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو في الأدب الاقتصادي، ودراسة تطور هذه العلاقة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980–2010)، وقياس العلاقات الكمية والسببية بينهم في مصر خلال تلك الفترة، والنتائج والتوصيات.

2 : العلاقة بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو في الأدب الاقتصادي

تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أن الانفتاح التجاري وخاصة الصادرات تقود النمو الاقتصادي، كما أن (ث ج م) يقود الصادرات،

والنمو الاقتصادي هو المحرك للصادرات، هذه الفروض تدل على وجود تداخل كبير في العلاقة بين هذه المتغيرات، غير أنها في الوقت نفسه ليست قاطعة (Klasra, 2011, P. 223). وترجع أهمية دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي أنها تساعد في فهم مدى تأثير (ث ج م) على النمو الاقتصادي، كما تسهم في الوقت نفسه في تفسير العلاقة بين (ث ج م) والتجارة، وبالتالي، دور (ث ج م) في عمليات التنمية التي تمثل الهدف الأساسي لكافة المجتمعات، الأمر الذي يساعد في إعادة صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيهها بما يزيد من تدفقات (ث ج م) ويفعل من أثرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية محلياً (Meerza, 2012, P. 1). وسيتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين يتناولان: الأدبيات النظرية للعلاقة بين هذه المتغيرات، والأدبيات التجريبية التي تتعلق بها.

2 – 1: الأدبيات النظرية

منذ بداية سبعينيات القرن الماضي تم احراز تقدم كبير فيما يتعلق بإصلاح السياسات التجارية في معظم الدول النامية، والتحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التوجه إلى التصدير. وذلك للدور الفعال للأداء التصديري في تحسين الأداء الاقتصادي لأنه يؤثر بفاعلية في مستوى الإنتاج، وبالتالي، في معدل النمو الاقتصادي، وذلك لسيادة فكرة أن الصادرات تقود النمو، وقد كشفت عديد من الدراسات عن وجود تأثير ايجابي للانفتاح التجاري على النمو (Rahman, 2009, P. 141)، والبعض الآخر يشكك في ذلك، بل هناك من يؤيد الفرضية العكسية وهو أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود الصادرات (Cuadros, et al., 2006, P. 167). وبالتالي، فإن الأدلة عن العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي غير حاسمة، ويعزى ذلك إلى اختلاف المنهجيات والنماذج التي تناولت هذه العلاقة، فضلاً عن اختلاف ظروف الدول. والنقطة الرئيسة بهذا البحث تتمثل في تحليل أثر سياسة التحرير والانفتاح ليس لزيادة التجارة فقط، ولكن أيضاً لتأثيرها على تدفقات رؤوس الأموال

وبخـــــاصـة (ث ج م)[1]، الـذي تزايـد معدل نمـوه بمـا يفـوق معدل نمـو التجـارة العالميـة والنـاتج العالمي بكثيـر بين عـامي 1975، 1995، ومـا نتج عنه من ارتفاع حجم رصيد رأس المـال من 4.5% إلـى 9.7% من النـاتج العـالمي فيمـا بـين العـامين السـابقين[2]، كمـا ارتفعت قيمـة مبيعـات الشركات متعددة الجنسيات عن قيمة الصادرات العالمية خلال تلك الفتـرة (Cuadros, et al., 2006, P. 168). وسـوف يـتم تنـاول الأدبيـات النظريـة بـهذا البند من خـلال تنـاول: العلاقـة بـين تـدفقات (ث ج م) والنمـو الاقتصـادي، وعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، وأخيـراً العلاقـة بـين تـدفقات (ث ج م) والانفتاح التجاري، وذلك بإيجاز على النحو التالي.

أولاً: العلاقـة بـين تـدفقات (ث ج م) والنمـو الاقتصـادي**: يعـد (ث ج م) عنصـراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، حيث يسـهم فـي تعزيـز احتياجـات هذه الـدول من مـوارد النقد الأجنبـي (Kose, et al., 2005, P. 34). كمـا تقتـرن تـدفقات هـذه الاسـتثمارات بعديـد مـن الجوانـب الإيجابيـة لعل أهمهـا: الحصـول علـى التكنولوجيـا الحديثـة، والمهـارات الإداريـة والتنظيميـة، وتـوفير مزيـد مـن فـرص العمـل، ورفـع مسـتوى الإنتاجية، فضلاً عن تحفيزه وتكامله مع الاسـتثمارات المحليـة، وتحسين بيئة الأعمال المحلية، والارتفاع بمستوى الأداء التصديري وفتح قنـوات جديـدة للتسـويق،..إلـخ، وكلهـا عوامـل تفتقـد إليهـا الـدول النامـيـة، ولـذا، تسـهم هـذه الاسـتثمارات إيجابيـاً فـي تحقيـق أهـداف التنميـة بالدولـة المضيفة (Anyanwu, 2011, P. 5)، (Temiz & Gokmen, 2009, P. 1).**

---

1 **فقد كانـت تـدفقات (ث ج م) علـى المسـتوى العـالمي حـوالى 500 بليـون دولار فـي المتوسط سنوياً خـلال عقد التسـعينيات ارتفعت إلـى مـا يفـوق 1.25 تريليـون دولار في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (UNCTAD, 2012).**

2 **حيـث أنـه خـلال الفتـرة (1986-1999)، كـان معـدل نمـو تـدفقات (ث ج م) علـى المسـتوى العـالمي 17.7% فـي المتوسـط سـنوياً، بينمـا كـان معـدل نمـو النـاتج العالمي، والصادرات العالمية 2.5%، 5.6% في المتوسط سنوياً لكل منهمـا علـى التوالي (Durlauf & Blume, 2008, P. 459).**

لقد أكدت عديد من الدراسات على الأثر الإيجابي لتدفقات (ث ج م) على الأداء الاقتصادي بالدول النامية، حيث يعزز النمو بالدولة المضيفة، نظراً لأن تدفقات رؤوس الأموال المصاحبة لهذه الاستثمارات تقترن بعديد من المزايا السابق الإشارة إليها (Balamuurali & Bogahawatte, 2004, PP. 37, 38)، وقد أيدت الدراسات التجريبية أن الدول التي يتدفق إليها قدر أكبر من هذه الاستثمارات تحقق معدلات نمو أعلى، كما في دول جنوب شرق أسيا والصين[3]، والعكس صحيح، كما هو الحال في الدول الأفريقية[4]. ومن ناحية أخرى يمكن أن يترتب على تدفقات (ث ج م) آثاراً سلبية على الأداء الاقتصادي بالدولة المضيفة، فقد تكون تدفقات (ث ج م) بديل عن المدخرات المحلية، ويترتب عليه أثر المزاحمة للاستثمارات المحلية ونقل التكنولوجيا التقليدية والقديمة، كما يمكن استخدام تكنولوجيا تحل محل العمل وتقلل من فرص العمل في هذه الحالة، كما لا تسهم في زيادة التصدير وتحسين الميزة التنافسية بالدولة المضيفة، فضلاً عن التدفق العكسي لتحويلات الأرباح – اذا ما أخذ في الاعتبار ممارسات التسعير التحويلي - والتنازلات الكبيرة الممنوحة في الدول المضيفة لجذب هذه الاستثمارات (Shahbaz & Rahman, 2011, P. 3)، (Kiran, 2011, P. 150).

شجعت دراسة العلاقة بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي على وجود عديد من الدراسات التجريبية في الأدب الاقتصادي سواء بالدول المتقدمة أو النامية، وقدمت ضمن نماذج النمو النيوكلاسكية من خلال

---

3 فقد كانت تدفقات (ث ج م) إلى الصين حوالي 101 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وبما يمثل 27% ، 9% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية، والتدفقات العالمية على التوالي، وبمعدل نمو 15% في المتوسط سنوياً (UNCTAD, 2012).

4 فقد انخفضت تدفقات (ث ج م) إلى الدول الأفريقية من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية من حوالى 19% في المتوسط سنوياً خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى 9% في عقد الثمانينيات، ثم إلى 3% في عقد التسعينيات (Chowdhury & Mavrotas, 2003, P. 10).

نماذج النمو الذاتية، وقد تم دراسة هذه العلاقة من خلال أربع قنوات رئيسة هى (Chowdhury & Mavrotas, 2003, P. 9): محددات النمو الاقتصادي، ومحددات (ث ج م)، ودور الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة[5]، واتجاه العلاقة السببية بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي. ويلاحظ أن بعض الدراسات لم تجد علاقة سببية بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي، بينما البعض الآخر وجد علاقة أحادية الاتجاه، وعلى العكس وجد البعض منها أن العلاقة بينهما تكون ثنائية الاتجاه.

غير أنه تؤكد التجربة العملية للعلاقة بين (ث ج م) والنمو في الدول النامية التي يمكن استنباطها من خلال عديد من الدراسات التجريبية، أن الآثار الإيجابية لتدفقات (ث ج م) على النمو تتوقف على مدى توافر عدد من الشروط في اقتصاديات الدولة المضيفة، لعل أهمها: الطاقة الاستيعابية، ومستوى رأس المال البشري، ونظام التجارة، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي،..إلخ (Chowdhury & Mavrotas, 2003, P. 10). إذ يتطلب تحقيق الآثار الإيجابية لتدفقات (ث ج م) حد أدني من هذه الشروط، تلك التي تتوفر إلى حد ما في بعض الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمرتفع (Cuadros, et al., 2006, PP. 172, 173).

ثانياً: العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي**: لقد كان لأثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي دور مهم في الأبحاث سواء النظرية أو التجريبية في الأدب الاقتصادي، وهناك عديد من الدراسات تؤكد على الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري على النمو في الدولة، حيث يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي بها، والمنطق وراء ذلك هو أن تحرير التجارة يقلل من التحيز ضد الصادرات ويجعل الدولة أكثر قدرة على المنافسة**

---

5 حيث تعد الشركات متعددة الجنسيات أهم الأشكال التي يأخذها (ث ج م)، وأنها مسئولة عن أكثر من 80% من تدفقات (ث ج م) على مستوى العالم، وتؤكد الشواهد العلمية القدرة المتزايدة لهذه الشركات في الاقتصاد العالمي حتى أنها أصبحت ظاهرة يمكن أن تفسر من خلالها حركة انتقال رؤوس الأموال العالمية (Demirhan & Masca, 2008, P. 357).

فـي الأسـواق الدوليـة، فضـلاً عـن تحقيـق الاسـتغلال الأفضـل للمـوارد المتاحـة وفقـاً لمنطق الميـزة النسـبية، والحصـول علـي المـدخلات بتكلفـة أقـل وجـودة أعلـي، ومواكبـة التطـورات التكنولوجيـة بصـورة مسـتمرة، وكلها أمور تسهم في رفع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتـاج (Agénor, 2002, P. 4)، (Klasra, 2011, P. 224). وأكدت عديد من الدراسات علي وجود علاقة إيجابيـة بـين الانفتـاح التجـاري والنمـو (Kose, et al., 2006, P. 179)، وعـادة ما تكون الاستفادة أكبر في حالة الدول الصغيرة[6]، نتيجة لتحسين الكفاءة الداخلية والتنافسية بها رغم أنهـا تكـون أكثـر تـأثراً بالصـدمات الخـارجيـة (Read, 2004, PP. 368, 369).

معظم البحوث التجريبية التـي تنـاولـت أثـر الانفتـاح التجـاري علـى النمو ركزت على الآثار المفيدة للصـادرات علـى الأداء الاقتصـادي، وفقـاً لفرضـية أن الصـادرات تقـود النمـو. وتسـتند هـذه الفرضـية إلـى أن الصـادرات تعد واحـدة مـن المحـددات الرئيسـة للنمـو الاقتصـادي نتيجـة لأثارها المتعددة في تعزيز النمو سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خـلال (Araujo & Soares, 2011, P. 2): التـأثير الإيجـابي فـي الإنتاجيـة، وزيادة الطلب على المنتجات المحلية، وتحسين تقنيات الإنتاج والحصول علـى التكنولوجيـا الحديثـة، وزيـادة اسـتخدام رأس المـال والاسـتفادة مـن وفورات الحجم الكبير، وتـوفير الصـرف الأجنبـي، كمـا أن الصـادرات مـن المرجح أن تزيد من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خـلال تشـجيع الارتفاع بمعدل الابتكار التكنولـوجي والتعلـيم والتـدريب تلـك الأمـور التـي تـتم بصـورة ديناميكيـة نتيجـة للتعامـل مـع العـالم الخـارجي وزيـادة درجـة المنـافسة (Cuadros, et al., 2006, PP. 170, 171)، (Meerza, 2012, P. 1).

رغـم تأكيـد عديـد مـن الاقتصـاديين علـى الأثـر الإيجـابي للانفتـاح التجـاري علـى النمـو وفقـاً لفرضـية أن الصـادرات تقـود النمـو نظـراً لمـا يـرتبط بهـا مـن جوانـب إيجابيـة متعـددة علـى مسـتوى الأداء الاقتصـادي

6 قد تكون هذه الآثار سلبية في حالة ضعف القدرة التنافسية للدولة، كما في حالة الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

بالدولة، ووجود عديد من الدراسات تؤيد هذه الفرضية وتكشف عن الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو، إلا أن البعض الآخر يشكك فيها (Cuadros, et al., 2006, P. 183). ويعزى عدم الاتفاق على أن الصادرات تقود النمو إلا أن الانفتاح ينطوي على أكثر من مجرد التجارة بالدول النامية، حيث يتضمن تحركات رؤوس الأموال، وقد تنطوي هذه التحركات على تقلبات اقتصادية تضعف الأداء الاقتصادي ولا تدعمه بسبب عدم توافر الشروط الملائمة محلياً لذلك بالدولة.

يتضح من ذلك أن طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو لا تزال موضع نقاش بين عديد من الاقتصاديين والباحثين، وما إذا كان الأداء الاقتصادي قائم على أساس أن الصادرات تقود النمو أم أن النمو هو الذي يقود الصادرات، أم أن العلاقة بينهما تكاملية ويدعم كل منهما الآخر، كما أن الآثار المترتبة على الانفتاح التجاري مرهونة بالظروف المحلية ومدى الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد وجودة المؤسسات وفاعليتها، وتلك الأمور تختلف من دولة إلى آخرى (Klasra, 2011, P. 224)، (Meerza, 2012, P. 1).

ثالثاً: العلاقة بين تدفقات (ث ج م) والانفتاح التجاري: **رغم أن النظريات التي تتعلق بالتجارة الخارجية و(ث ج م) مختلفة، حيث أن نظريات التجارة تحاول أن تفسر لماذا يكون هناك تعامل فيما بين الدول وبعضها، بينما نظريات (ث ج م) تحاول أن تفسر لماذا تقوم الشركات بالإنتاج في الخارج في دولة معينة، غير أن العلاقة بين (ث ج م) والتجارة كانت موضوعاً للعديد من الدراسات التطبيقية. وهناك أدلة متضاربة بشأن أثر الانفتاح التجاري على تدفقات تلك الاستثمارات، ويتوقف ذلك على نوع الاستثمار، حيث في حالة (ث ج م) الباحث عن الأسواق، فإن القيود على التجارة، وبالتالي، درجة أقل من الانفتاح يكون لها تأثير إيجابي على تدفقات تلك الاستثمارات، حيث يكون هدفها القفز على الرسوم الجمركية وإقامة تلك الاستثمارات كبديل عن التصدير إلى الدولة المضيفة (Demirhan & Masca, 2008, P. 359). بينما في حالة الاستثمار**

الموجه نحو التصدير وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً، نظراً للعديد من العيوب التي تصاحب القيود على حركية السلع ورؤوس الأموال وارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالتصدير، وهو ما تؤيده تجربة الصين الناجحة في السنوات الأخيرة (Tang, et al., 2008, P. 13)، (Shahbaz, et al., 2008, P. 480). ويمكن تفسير هذه العلاقة بصورة أكبر وفقاً للمدخلين التاليين (Kiran, 2011, PP. 150, 151):

المدخل الأول: اذا ما كان (ث ج م) بديلاً للتجارة أو مكملاً لها: يعتمد هذا- وفقاً لنظرية التجارة - على دوافع (ث ج م)، فإذا كان من النوع الرأسي، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تقسم مراحل الإنتاج جغرافياً، فيكون (ث ج م) من النوع المحفز للتجارة ومتكاملاً معها، ومن ثم، يستفيد الإنتاج المحلي من الاستثمارات الخارجية (Dunning, 2009, P. 11). بينما إذا كان (ث ج م) من النوع الأفقي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج السلع النهائية في مواقع متعددة ويمثل طريقاً لتصريف الإنتاج الأجنبي في السوق المحلي بالدولة، وفي هذه الحالة يكون (ث ج م) بديلاً عن التجارة[7]. ووفقاً للنظرية النيوكلاسيكية يتم توضيح العلاقة بين تحركات رؤوس الأموال وتجارة السلع في إطار نظرية "هيكشر أولين- ساموليسون (HO-SS)"[8]، وتبنى نظرية التجارة هذه على عدد من الإفتراضات، لعل أهمها: تجانس السلع، ثبات ظروف الإنتاج، ثبات غلة الحجم، تماثل الأذواق بكافة الدول، والمنافسة الكاملة بكافة الأسواق،..إلخ. وبالتالي، فإن التجارة الدولية يمكن أن تكون بديلاً عن الحركة الدولية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول، بما في ذلك (ث ج م)

---

7 وذلك في حالة (ث ج م) الباحث عن السوق الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي بالدولة المضيفة ويعمل على تكرار مرافق الإنتاج بها والقفز على الحواجز الجمركية وإحلال (ث ج م) بدلاً من التصدير، ولذا، ينجذب إلى الدول ذات الأسواق الواسعة وسريعة النمو (Dunning & Lundan, 2008, PP. 67-73).

8 وهو ما يعرف بنموذج (HO - SS) الذي يجمع بين تحليل كل من (Hecksher – Ohlin, Stolper–Samuelson).

ويتم تحقيق التخصص وفقاً للمزايا النسبية المرتبطة بالوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج، ومن ثم، يكون (ث ج م) والتجارة متكاملان[9]. غير أنه نظراً لعدم تحقق الافتراضات الخاصة بنظرية التجارة سالفة الذكر، ووجود عديد من القيود والحواجز، وارتفاع الحماية الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل،..إلخ، يؤدي هذا إلى التوسع الأفقي في الإنتاج لدى الشركات متعددة الجنسيات عبر الحدود، وبالتالي، يكون (ث ج م) بديلاً عن التجارة ويحد منها. ولذا، فإنه يصعب التكهن إذا ما كان (ث ج م) بديل أو مكمل للتجارة في ظل اختلاف الظروف الواقعية وعدم تحقق الافتراضات الخاصة بنظريات التجارة الدولية، وهو ما أوضحته عديد من الدراسات التجريبية في هذا الشأن (Huilu, 2010, PP. 123, 124).

المدخل الثاني: إذا ما كان (ث ج م) يسبب التجارة أو العكس: فهى علاقة معقدة - أيضاً- حيث أن عديد من الدراسات وجدت أنها تكون علاقة ثنائية الاتجاه، والبعض الآخر وجد أنها تكون أحادية الاتجاه وعادة ما تكون من (ث ج م) إلى كل من الصادرات والواردات. فمن ناحية يؤدي (ث ج م) إلى حفز الصادرات من خلال تراكم رؤوس الأموال والمساعدة على نقل التكنولوجيا والمنتجات الجديدة إلى الصادرات، فضلاً عن الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة، وتدريب القوة العاملة المحلية، وتحديث التقنية والمهارات الإدارية والتجارية (Kiran, 2011, P. 150). ومن ناحية أخرى يؤثر (ث ج م) على الواردات في الدولة المضيفة، سواء المرتبطة بالاستثمار في مرحلته الأولى أو مرحلة عمليات الإنتاج، حيث في مرحلة الاستثمار الأولى يتم استيراد المعدات والآلات وتجهيزات الإنشاءات والخبراء وعادة ما تكون شركات (ث ج م) لديها ميول عالية لاستيراد رأس المال والسلع الوسيطة والخدمات التي لا تتوفر بسهولة في الدولة المضيفة، وكلها أمور ترفع

9 ذلك في حالة (ث ج م) الباحث عن المواد الخام أو الموقع أو التكلفة المنخفضة مثل العمالة الرخيصة، ومن ثم، يسهم في زيادة الصادرات بالدولة المضيفة وتحسين وضع ميزان المدفوعات بها (Huilu, 2010, PP. 123, 124).

من قيمة الواردات في الميزان التجاري (Huilu, 2010, P. 125)، وفي المرحلة اللاحقة أثناء عمليات الإنتاج يتوقف الأمر على طبيعة المدخلات ونوع الإنتاج والعلاقة مع الأنشطة الأخرى، فإذا كان (ث ج م) يستخدم المواد الخام المحلية والمستلزمات الأخرى محلياً، فإنه يكون له تأثير سلبي كبير على الواردات، وعلى العكس من ذلك إذا كان يعتمد على المدخلات المستوردة مثل: المواد الخام والمهارات البشرية وغيرها من الأصول غير الملموسة فإنه يؤثر على الواردات بشكل إيجابي (Kiran, 2011, P. 150).

هذا الاستعراض الموجز للأدب الاقتصادي يسهم في فهم العلاقة بين الانفتاح التجاري، و(ث ج م)، من أجل تحديد مدى الارتباط بين الانفتاح التجاري والأداء الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن (ث ج م) يسهم في زيادة الصادرات بصورة غير مباشرة، ويؤثر هذا في مستوى الإنتاجية، وبالتالي، في معدل النمو الاقتصادي، وهو ما سوف يتم التحقق منه في واقع الاقتصاد المصري في الجانب القياسي.

2 – 2: الأدبيات التجريبية

استحوذت دراسة العلاقة بين كل من: (ث ج م) والنمو الاقتصادي من ناحية، و(ث ج م) والانفتاح التجاري أو التجارة الخارجية وخاصة الصادرات من ناحية أخرى، فضلاً عن الانفتاح التجاري وخاصة الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي علي اهتمام كبير في الدراسات التجريبية، وبما يتناسب مع أهمية العلاقات بين هذه المتغيرات وتأثيرها في مستوى الأداء الاقتصادي بالمجتمع. وإن كانت الأدلة التجريبية المستمدة من الدراسات المختلفة لا تتفق بشأن اتجاه هذه العلاقات بسبب الاختلافات فيما بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي، واستراتيجيات التنمية،..إلخ. وسوف يتم التركيز على الدراسات التي تتعلق بالدول النامية والاقتصاديات التي تمر بالمراحل الانتقالية، للاستفادة بها في واقع الاقتصاد المصري وبما يتماشى مع هدف البحث، ولعل أهم هذه الدراسات:

- **دراسة بعنوان "الانفتاح والنمو: اعادة فحص الروابط بين (ث ج م) والتجارة والناتج في أمريكا اللاتينية"، وذلك في كل من المكسيك والبرازيل والأرجنتين من خلال البيانات الفصلية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، واستخدمت الدراسة تحليل (VAR) وتحليل جرانجر للسببية. والنتائج التي تم التوصل إليها تدعم فاعلية الانفتاح التجاري في المكسيك والأرجنتين وتؤكد صحة فرضية أن الصادرات تقود النمو، فضلاً عن وجود علاقة قوية بين (ث ج م) والنمو الاقتصادي، بينما النتائج في البرازيل لا تدعم فرضية أن الصادرات تقود النمو، بل على العكس أن النمو يكون له تأثير إيجابي على الصادرات، كما لا توجد علاقة بين (ث ج م) والنمو، وهذا يعني أن القطاع المحلي هو الذي يحفز القطاع الخارجي بالبرازيل (Cuadros, et al., 2006).**
- **دراسة بعنوان "(ث ج م) والنمو الاقتصادي في سريلانكا"، وذلك خلال الفترة (1977-2003)، واستخدمت الدراسة نموذج (ECM) وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن العلاقة تكون ثنائية الاتجاه بين كل من: (ث ج م) و(ن م ج)، والاستثمار المحلي و(ن م ج)، والانفتاح التجاري و(ن م ج)، وتؤكد على التأثير الإيجابي لتدفقات (ث ج م) وأهمية برنامج الإصلاح الاقتصادي في دعم النمو الاقتصادي في سريلانكا (Balamuurali & Bogahawatte, 2004).**
- **دراسة بعنوان "علاقات السببية بين (ث ج م) والتجارة في تركيا"، باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1992-2008)، واستخدمت الدراسة نموذج (VAR) وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج عدم وجود للعلاقة السببية بين (ث ج م) والتجارة (الصادرات أو الواردات) في تركيا، مما يتطلب اجراء بعض التحسينات في العوامل التي تؤثر على تدفقات (ث ج م) من خلال الأيد العاملة المدربة والمتعلمة، وتطوير النظام المالي وتحقيق**

الاستقرار السياسي لتشجيع تدفقات هذه الاستثمارات بتركيا (Kiran, 2011).

- دراسة بعنوان "(ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في باكستان وتركيا"، وذلك خلال الفترة (1975-2004)، واستخدمت الدراسة نموذج (ARDL) في تحليل السببية. وتوضح النتائج أن العلاقة تكون ثنائية الاتجاه بين كل من: الانفتاح التجاري والصادرات، والانفتاح التجاري والنمو في باكستان، وبين الصادرات و(ث ج م) في تركيا، كما تدعم النتائج أن النمو يقود الصادرات في كل من باكستان وتركيا (Klasra, 2011).
- دراسة بعنوان "(ث ج م) والنمو: من يسبب من؟" وذلك في كل من: شيلي وماليزيا وتايلاند خلال الفترة (1996-2000)، واستخدمت الدراسة نموذج (Toda-Yamamoto) في تحليل السببية. وتشير النتائج أن العلاقة بين (ث ج م) و(ن م ج)، تكون أحادية الاتجاه في شيلي، حيث أن (ن م ج) يسبب (ث ج م) ويكون سابق عليه، بينما تكون العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه وقوية في كل من ماليزيا وتايلاند (Chowdhury & Mavrotas, 2003).
- دراسة بعنوان "العلاقة السببية بين التجارة و(ث ج م) والنمو الاقتصادي في بنجلاديش"، وذلك خلال الفترة (1973-2008)، واستخدمت الدراسة تحليل جوهانسون في اختبار التكامل المشترك وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن النمو يقود كل من (ث ج م) والصادرات، كما تكون العلاقة بين (ث ج م) والصادرات في اتجاه واحد، حيث أن الصادرات تسبب (ث ج م) وتكون سابقة عليه (Meerza, 2012).
- دراسة بعنوان "(ث ج م) والصادرات في تركيا: خلال الفترة (1991-2008)"، وذلك باستخدام بيانات شهرية، من خلال نموذج (VECM) واختبار جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن العلاقة بين (ث ج م) والصادرات تكون أحادية الاتجاه، وتكون من الصادرات إلى

(ث ج م) وليس العكس، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل (Temiz & Gokmen, 2009).

- دراسة بعنوان "العلاقة السببية بين (ث ج م) والتجارة والنمو الاقتصادي في باكستان"، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الربع سنوية خلال الفترة (1998-2009)، باستخدام منهج (VAR) ونموذج (VECM) في تحليل علاقات السببية. وتوضح النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين (ث ج م)، والصادرات، والنمو الاقتصادي، كما توجد علاقة أحادية الاتجاه مع الواردات، حيث تسبب الواردات كل من (ث ج م) والنمو الاقتصادي (Iqbal, et al., 2010).
- دراسة بعنوان "تدفقات (ث ج م) والنمو الاقتصادي في الصين"، وذلك خلال الفترة (1983-2001)، باستخدام نموذج (ARDL) للتكامل المشترك وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن (ث ج م) لم يسبب النمو الحقيقي في الصين، بل على العكس أن النمو الاقتصادي هو سبب زيادة تدفقات (ث ج م) إليها (Mah, 2010).
- دراسة بعنوان "(ث ج م) والصادرات والأداء المحلي في المكسيك: تحليل السببية"، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1980-1999)، ونموذج جرانجر المطور للسببية. وتدعم النتائج فاعلية التوجه إلى الخارج بالمكسيك، حيث تؤكد على فرضية أن الصادرات تقود النمو، كما يؤثر (ث ج م) إيجابياً على كل من الصادرات والنمو الاقتصادي، وكذلك على الدخل القومي وإن كان بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على الصادرات (Alguacil, et al., 2002).
- دراسة بعنوان "(ث ج م) والصادرات والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" خلال الفترة (1970-2008) واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR). وتشير النتائج إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات الثلاثة، حيث أن (ث ج م) يؤدي إلى زيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل

النمو، مما يشجع على زيادة تدفقات (ث ج م)، وهكذا (Ahmadi & Ghanbarzadeh, 2011).

الارتباط بين الانفتاح والنمو مازال سؤلاً مفتوحاً في الأدب التجريبي، على الرغم من أنه وجدت عديد من الدراسات تؤكد على أن الانفتاح له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي، غير أن البعض الآخر يشكك في أهمية ومعنوية هذه النتيجة. والنقطة التي يركز عليها هذا البحث تنطوى على أكثر من تحرير التجارة وهى الأهمية المتزايدة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية وبخاصة (ث ج م)، ويبدو أنه عنصر مهم في السياسات ذات الصلة بالاقتصاديات الموجهة للخارج (Cuadros, et al., 2006, P. 167).

يجدر بالذكر أن البحث الحالي يختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب لعل أهمها:

- **معظم الدراسات استخدمت علاقات ثنائية للمتغيرات، ولكن هذا البحث ينطوي على ثلاثة متغيرات ويبحث علاقات التفاعل بينهم.**
- **يستخدم منهج قياسي يجمع بين عمليات التقدير للعلاقات بين المتغيرات كمياً في الأجلين القصير والطويل، فضلاً عن تحديد اتجاه علاقات السببية بينهم.**
- **ندرة مثل هذه الدراسات في المنطقة العربية بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة.**
- **يتناول فترة أحدث نسبياً مقارنة بمعظم الدراسات السابقة.**

3 : تطور (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2010–1980)

لقد مرت السياسة الاقتصادية الخارجية في مصر بتطورات كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث تحولت من الاقتصاد المغلق وانتهاج سياسة الإحلال محل الواردات التي كانت سائدة في عقد الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي إلى التوجه الخارجي والانفتاح على العالم من خلال تخفيض القيود على الواردات وتشجيع الصادرات وتحرير أسعار الصرف تدريجياً، فضلاً عن تشجيع تدفقات (ث ج م)،

وتقديم عديد من الضمانات والحوافز لها بداية من سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات (Dumludag, 2010, P. 5). كما أنه نتيجة للعديد من المشكلات والاختلالات التي واجهت الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينيات بسبب تفاقم الديون الخارجية، فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) في عام 1991، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (UNDP, 2002, P. 4)، بهدف زيادة التحرر والانفتاح على العالم الخارجي وتقديم مزيد من الدعم لزيادة دور القطاع الخاص وتحفيز تدفقات (ث ج م) (Khorshid, et al., 2011, PP. 9,10)، وأسهمت هذه السياسات والإجراءات في ارتفاع مستوى العولمة الاقتصادية، وأثر هذا الاتجاه في مستوى الأداء بالاقتصاد المصري. وسوف يتم تناول هذا القسم من خلال ثلاثة بنود فرعية تتناول التطورات الخاصة بكل من: (ث ج م)، ومستوى الانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو التالي.

3 - 1: تطور (ث ج م) في مصر وأهميته النسبية

يستعرض هذا البند تطور تدفقات (ث ج م) في الاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الماضية، ويمكن تقسيم فترة الدراسة وفقاً لذلك إلى ثلاث فترات جزئية، فضلاً عن توضيح الأهمية النسبية لتدفقات هذه الاستثمارات داخلياً وخارجياً، وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (1) والجدول رقم (1)، ويلاحظ منهما ما يلي:

- **تعرضت تدفقات (ث ج م) إلى مصر إلى تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث كانت تدفقات هذه الاستثمارات خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي حوالي 860 مليون دولار في المتوسط سنوياً، تراجعت بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عقد التسعينيات إلى 805 مليون دولار في المتوسط سنوياً، مما يعكس عدم فاعلية سياسات هذا البرنامج في تحقيق أهدافها وجذب مزيد من تدفقات (ث ج م)، غير أنها قفزت خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إلى حوالي 4.95 مليار دولار في المتوسط سنوياً، ويرجع ذلك**

إلى التوسع في تطبيق عمليات الخصخصة وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في عام 2003 وتضمنت تخفيض قيمة الجنيه، بالإضافة إلى تقديم عديد من التسهيلات لهذه الاستثمارات (Dumludag, 2010, P. 9).

شكل رقم (1)

تطور تدفقات (ث ج م) إلى مصر خلال الفترة (1980-2010)

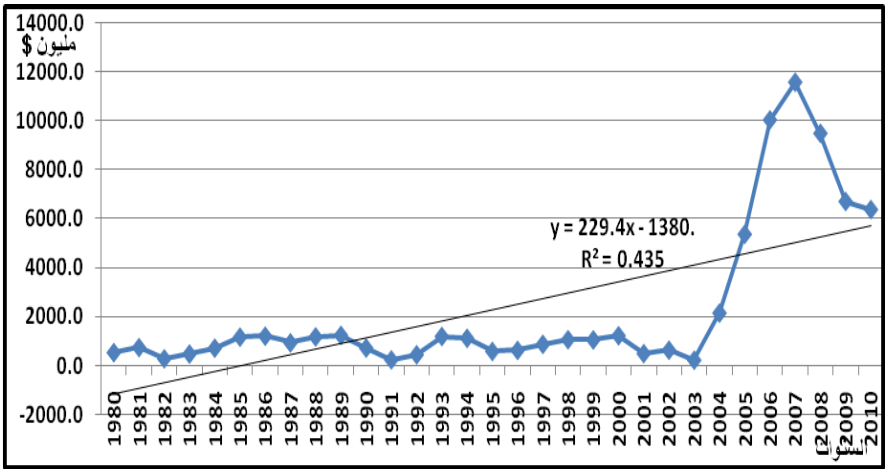

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

جدول رقم (1)

تدفقات (ث ج م) وأهميتها النسبية داخلياً وخارجياً في مصر خلال الفترة (1980-2010)

الفترة / البيان	1989-1980	1999-1990	2010-2000	2010-1980
متوسط تدفقات (ث ج م) مليون $	859.6	804.5	4943.2	2290.9
متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات (ث ج م) %	8.59	3.80	16.11	8.24
متوسط رصيد (ث ج م) مليون $	5676.1	14411.5	38595	20173.4
(ث ج م) كنسبة من الاستثمار القومي الثابت %	9.38	6.63	19.71	12.16
(ث ج م) كنسبة من صادرات السلع والخدمات %	13.37	6.51	13.77	11.30
(ث ج م) كنسبة من (ن م ج) %	2.66	1.38	3.82	2.66
(ث ج م) في مصر % من التدفقات للدول الأفريقية	39.04	12.01	12.76	13.75
(ث ج م) في مصر % من التدفقات للدول النامية	4.17	0.68	1.29	1.27
(ث ج م) في مصر % من التدفقات	0.93	0.20	0.43	0.40

				العالمية

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م، وبيانات (UNCTAD, WDI, 2012).

- يوضح التحليل الإتجاهي لتدفقات (ث ج م) وجود زيادة مستمرة في هذه التدفقات وهو ما يبينه الميل الموجب لمعامل الزمن، كما يعكس زيادة هذه التدفقات بحوالي 230 مليون دولار في المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو حوالي 8.24% في المتوسط سنوياً، ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في هذه التدفقات في السنوات الست الأخيرة بصفة خاصة، نتيجة للتوسع في عمليات الخصخصة وتوجه الجزء الأكبر من هذه التدفقات إلى شراء المشروعات المطروحة للبيع وليس لإقامة طاقات إنتاجية جديدة تفيد الاقتصاد الوطني وتحقق الأهداف المرجوة منها (Khorshid, et al., 2011, PP. 19, 20).
- ارتفع رصيد (ث ج م) في مصر من 2.26 مليار دولار في عام 1980 إلى 73.1 مليار دولار في عام 2010، وبمعدل نمو 11.9% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، ومن ثم، ارتفع رصيد هذه الاستثمارات من 5.68 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات إلى 38.6 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.
- لتوضيح الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) على المستوى الداخلي، فقد تم مقارنة هذه التدفقات بكل من: إجمالي الاستثمار القومي، والإيرادات من صادرات السلع والخدمات، و(ن م ج)، حيث مثلت حولي 12.2% ، 11.3% ، 2.7% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل، وتبين هذه النسب تواضع أهمية هذه التدفقات، حتى رغم تحسنها النسبي في العقد الأول من الألفية الثالثة نتيجة لتوسع الحكومة في عمليات الخصخصة (Dumludag, 2010, P. 13)، ومن ثم، محدودية دورها في تحقيق أهداف التنمية بالاقتصاد المصري.
- لتوضيح الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) على المستوى الخارجي، فقد تم مقارنة هذه التدفقات بنظيراتها على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال مقارنتها بالتدفقات إلى كل من: الدول

الأفريقية، والدول النامية ككل، وعلى المستوى العالمي، فقد مثلت تدفقات (ث ج م) إلى مصر حوالي 13.8%[10]، 1.3% ، 0.4% في المتوسط سنوياً لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من ذلك تواضع هذه التدفقات، فضلاً عن تراجعها المستمر خلال فترة الدراسة، مما يعكس وجود عديد من المشكلات تواجه هذه التدفقات، فضلاً عن عدم فاعلية السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية في سبيل تشجيع هذه الاستثمارات (Dumludag, 2010, PP. 16, 17).

يتضح مما سبق، تواضع الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) إلى مصر سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، كما أنها ارتبطت بسرعة وانجاز عمليات الخصخصة في العقدين الأخيرين، مما يبين تواضع دورها في تحقيق أهداف التنمية وعلاج مشكلات الاقتصاد المصري، وعدم نجاح السياسات الحكومية في تحقيق أهدافها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه السياسات وإصلاحها على غرار النماذج الناجحة في هذا الشأن[11].

3 - 2: تطور مستوى الانفتاح التجاري في مصر

يستعرض هذا البند تطور الانفتاح التجاري في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية، من خلال متابعة تطور كل من: الصادرات والواردات من السلع والخدمات والتجارة الخارجية كنسبة من (ن م ج)، فضلاً عن مقارنة مستوى الانفتاح التجاري بمصر إقليمياً وعالمياً، وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (2) والجدول رقم (2).

شكل رقم (2)

تطور الانفتاح التجاري بمصر خلال الفترة (1980-2010)

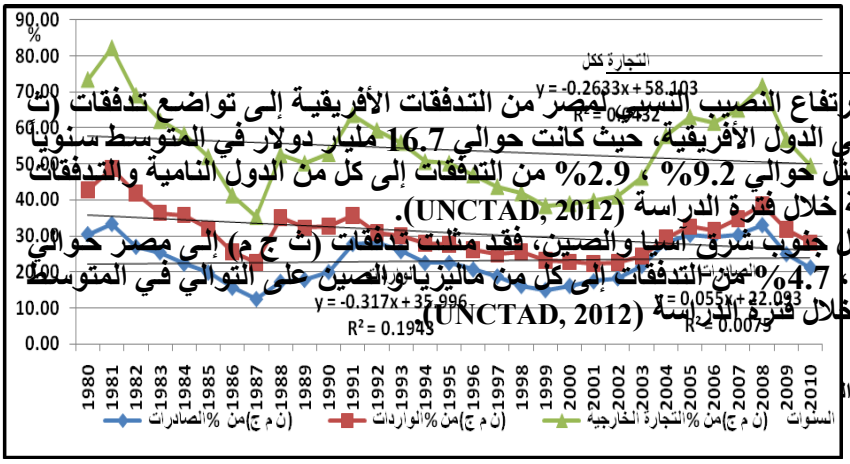

10 يعزى ارتفاع النصيب النسبي لمصر من التدفقات الأفريقية إلى تواضع تدفقات (ث ج م) إلى الدول الأفريقية، حيث كانت حوالي 16.7 مليار دولار في المتوسط سنوياً وبما يمثل حوالي 9.2% ، 2.9% من التدفقات إلى كل من الدول النامية والتدفقات العالمية خلال فترة الدراسة (UNCTAD, 2012).

11 مثل دول جنوب شرق آسيا والصين، فقد مثلت تدفقات (ث ج م) إلى مصر حوالي 4.7% ، 69% من التدفقات إلى كل من ماليزيا والصين على التوالي في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة (UNCTAD, 2012).

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

جدول رقم (2)

تطور الانفتاح التجاري بمصر ومقارنته إقليمياً وعالمياً خلال الفترة (1980-2010)

البيان / الفترة		1989-1980	1999-1990	2010-2000	2010-1980
متوسط الصادرات	القيمة مليون $	6654.4	12435.0	3055.8	17001.0
	% من (ن م ج)	22.22	21.81	24.72	22.97
متوسط الواردات	القيمة مليون $	10787.0	16572.3	36486.2	21772.3
	% من (ن م ج)	35.38	28.54	29.05	30.92
متوسط التجارة	القيمة مليون $	17441.4	29007.3	67044.0	38773.3
	% من (ن م ج)	57.60	50.33	53.75	53.89
التجارة الخارجية % من (ن م ج) في أفريقيا		55.39	55.63	66.00	59.23
التجارة الخارجية % من (ن م ج) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		71.97	70.40	80.21	74.19
التجارة الخارجية % من (ن م ج) في الدول العربية		74.65	74.29	83.45	77.46
التجارة الخارجية % من (ن م ج) في العالم		38.14	41.85	52.21	44.07

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م، وبيانات (UNCTAD, WDI, 2012).

يلاحظ من الشكل والجدول سالفي الذكر ما يلي:

- **حققت الصادرات معدل نمو قدر بحوالي 6.3% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، وشهدت الصادرات كنسبة من (ن م ج) ارتفاعاً محدوداً من 22.2% في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى 24.7% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة،**

وبما يمثل حوالي 23% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة. ويوضح التحليل الاتجاهي تقلب الصادرات كنسبة من الناتج بدرجة كبيرة حول خط الاتجاه العام، كما يبين وجود ارتفاع محدود بها كما تبينه معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب (0.06)، مما يعكس ازديادها بهذا المقدار في المتوسط سنوياً.

- ازدادت قيمة الواردات بحوالي 6.1% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، بينما تراجعت الواردات كنسبة من (ن م ج) من 35.4% في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى 29.1% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، ومثلت حوالي 31% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة. ويوضح التحليل الاتجاهي تراجع الواردات كنسبة من الناتج المحلي على المدى الطويل كما تبينه معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل السالب (-0.32)، مما يعكس تراجعها بهذا المقدار في المتوسط سنوياً.
- حققت التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) معدل نمو قدر بحوالي 6.2% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، في حين انخفضت التجارة الخارجية كنسبة من (ن م ج) من 57.6% في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى 53.8% في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وقد مثلت حوالي 53.9% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة. ويوضح التحليل الاتجاهي تقلب التجارة الخارجية كنسبة من الناتج بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة، كما يبين تراجعها على المدى الطويل، كما هو موضح من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل السالب (-0.26)، ومن ثم، انخفاضها بهذا المقدار في المتوسط سنوياً.
- لتحديد مستوى الانفتاح التجاري بالاقتصاد المصري، فقد تم مقارنة التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي في مصر بنظيراتها على المستوى الإقليمي في كل من الدول الأفريقية، ودول الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا، والمنطقة العربية، حيث كانت هذه النسب بهم على الترتيب 59.2% ، 74.2% ، 77.5% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، في حين كانت في مصر حوالي 54%، ويتضح من ذلك أن مستوى الانفتاح التجاري في مصر كان أقل بكثير من هذه المجموعات الثلاث من الدول، هذا فضلاً عن تراجع مستوى الانفتاح التجاري في مصر خلال فترة الدراسة، بينما كان في ارتفاع مستمر في مجموعات المقارنة هذه، ورغم أن مستوى الانفتاح التجاري بمصر سجل معدلاً أعلى من نظيره على المستوى العالمي ككل، وذلك لأنه على المستوى العالمي يتضمن كافة دول العالم بتفاوتاتها من حيث الانفتاح والدخول، ولذا، تكون المقارنة أكثر واقعية على المستوى الإقليمي أو مقارنة ببعض الدول المتقاربة في الخصائص الاقتصادية، غير أنه يلاحظ أن الانفتاح التجاري على المستوى العالمي كان في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، بينما كان يتراجع بالاقتصاد المصري، مما يعكس عدم نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة لزيادة التحرر والاندماج في الاقتصاد العالمي خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق، انخفاض مستوى الانفتاح التجاري في مصر مقارنة بالدول العربية والأفريقية والشرق الأوسط، فضلاً عن تراجع مستوى الانفتاح التجاري بمصر في الوقت الذي كان في تزايد مستمر سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، الأمر الذي يعكس التراجع النسبي للاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم نجاح سياسات التحرر في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

3 - 3: تطور النمو الاقتصادي في مصر

يستعرض هذا البند تطور النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، من خلال متابعة تطور كل من: (ن م ج) الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدلات نموهما، فضلاً عن مقارنة نمو (ن م ج)

بنظيره على المستوى الإقليمي والعالمي، كما هو مبين بالشكل رقم (3) والجدول رقم (3).

شكل رقم (3)

تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2010)

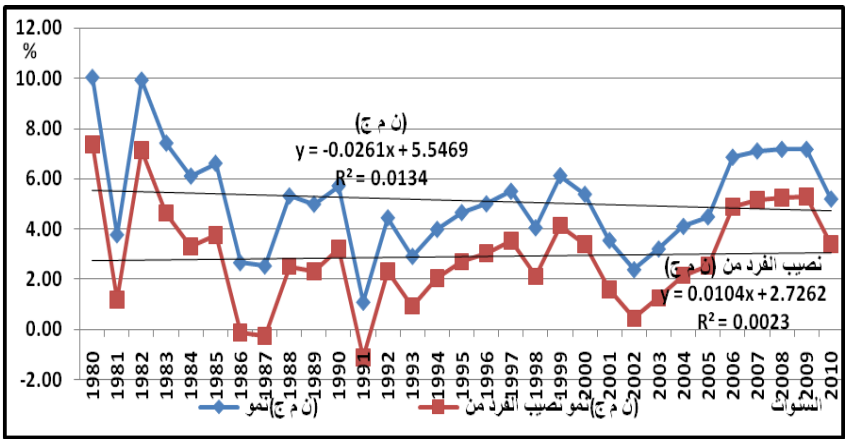

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

جدول رقم (3)

تطور النمو الاقتصادي بمصر ومقارنته إقليمياً وعالمياً خلال الفترة (1980-2010)

البيان / الفترة		1989-1980	1999-1990	2010-2000	1980-2010
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ن م ج)*	القيمة مليون $	50492.3	77514.2	125370.7	85778.8
	معدل النمو %	4.89	3.75	4.62	4.79
متوسط نصيب الفرد من (ن م ج)* الحقيقي	القيمة $	1001.1	1254.0	1677.8	1322.8
	معدل النمو %	2.41	1.95	3.25	2.77
متوسط معدل نمو (ن م ج) في أفريقيا %		2.87	2.50	4.57	3.35
متوسط معدل نمو (ن م ج) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا %		2.34	4.33	4.38	3.68
متوسط معدل نمو (ن م ج) في الدول العربية %		1.58	4.13	4.59	3.47
متوسط معدل نمو (ن م ج) في العالم %		3.14	2.74	2.71	2.86

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م، وبيانات (UNCTAD, WDI, 2012).

يلاحظ من الشكل والجدول سالفي الذكر ما يلي:

- **حقق الاقتصاد المصري معدلاً متواضعاً في نمو (ن م ج)، حيث قدر بحوالي 4.8% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، هذا فضلاً عن تراجعه خلال سنوات الدراسة من 4.9% في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضيي إلى 4.6% في المتوسط سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. ويوضح التحليل الاتجاهي وجود تقلب كبير في معدل نمو الناتج حول خط الاتجاه العام، كما يبين أنه على المدى الطويل يوجد تراجع في معدل نمو الناتج كما هو موضح من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل السالب (-0.03)، مما يعكس تراجع معدل نمو الناتج بهذا المقدار في المتوسط سنوياً.**
- **شهد متوسط نصيب الفرد من (ن م ج) هو الآخر تراجع في معدل نموه من 2.4% في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات إلى حوالي 2% في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، ثم عاد إلى الارتفاع إلى 3.3% في العقد الأول من الألفية الثالثة، مسجلاً معدل نمو قدره 2.8% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة. ويوضح التحليل الاتجاهي تقلبه بصورة موازية لتقلب معدل نمو الناتج حول خط الاتجاه العام، كما يبين تحسن محدود في نموه عبر الزمن كما توضحه معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب (0.01)، ومن ثم، ارتفاع في نمو نصيب الفرد بهذا المقدار في المتوسط سنوياً، وربما يعزى هذا إلى التراجع في معدل نمو السكان في نهاية فترة الدراسة مقارنة ببدايتها نتيجة للمشكلات الاقتصادية وما ترتب عليها من مشكلات اجتماعية مختلفة حدت من معدل المواليد.**
- **بمقارنة معدل نمو الناتج في مصر بنظيره على المستوى الإقليمي في كل من الدول الأفريقية، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمنطقة العربية، حيث كان معدل نمو الناتج بها على الترتيب 3.4%، 3.7%، 3.5% في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، في حين كان بمصر حوالي 4.8%، مما يعكس ارتفاع معدل نمو الناتج في مصر مقارنة بهذه المجموعات الاقليمية الثلاثة، غير أنه**

يلاحظ أن معدل النمو كان يميل إلى التراجع أو الثبات النسبي في مصر عبر الزمن، ولكنه كان في تحسن وارتفاع بمعدلات كبيرة في مجموعات المقارنة الثلاث خلال فترة الدراسة. كما كان معدل نمو الناتج بمصر أعلى من نظيره على المستوى العالمي خلال كافة سنوات الدراسة وبخاصة في العقد الأخير منها.

يتضح من ذلك، أنه رغم تواضع معدل نمو الناتج المحلي في مصر، إلا أنه كان أعلى من نظيره بكافة مجموعات المقارنة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، غير أنه لم يحدث به تحسن في نهاية فترة الدراسة مقارنة ببدايتها في الوقت الذي كان يوجد به تحسن كبير في مجموعات المقارنة على المستوى الإقليمي.

4 : قياس العلاقة بين (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بمصر

يهدف هذا النموذج إلى قياس العلاقة الكمية بين كل من: (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بمصر خلال العقود الثلاثة الماضية، وتحديد أي منهم يسبب الآخر، الأمر الذي يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية وبما يحقق أهداف المجتمع، وبالتالي، فإن هذا القسم يهدف إلي:

أولاً: **تحديد المؤشرات التي تعبر عن كل من: (ث ج م)، والانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي.**

ثانياً: **اختيار النموذج القياسي الملائم وفقاً للمعايير القياسية تماشياً مع طبيعة المتغيرات وهدف البحث.**

ثالثاً: **تقدير العلاقات بين المتغيرات المدرجة بالنموذج خلال فترة الدراسة.**

رابعاً: **تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات الثلاثة بالنموذج.**

تماشياً مع ذلك، سوف يتم تناول هذا القسم من خلال خمسة بنود هي: توصيف المتغيرات ومصادر البيانات، والمنهج القياسي المستخدم، وتحليل التكامل المشترك، وتقدير العلاقات بين المتغيرات، وأخيراً تحديد علاقات السببية بين المتغيرات.

4 - 1: توصيف المتغيرات ومصادر البيانات

ينطوي هذا النموذج على ثلاثة متغيرات هى: (ث ج م)، والانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي، وقد تعددت المؤشرات المستخدمة في التعبير عنها في الدراسات التطبيقية، غير أنه بعد إجراء عديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، وقد كانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي كما يلي:

- **النمو الاقتصادي (GDP): يقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادة قيمته مع مر الزمن تعني ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي بالمجتمع.**
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يقاس من خلال حجم تدفقات (ث ج م) إلى مصر مقدراً بالمليون دولار وبالأسعار الجارية، وزيادة هذه القيمة تعني زيادة تدفقات هذه الاستثمارات ونجاح السياسات الحكومية في هذا الشأن، والعكس صحيح.**
- **الانفتاح التجاري (OPT): يقاس بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) من السلع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع هذه النسبة يعكس ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري، وزيادة مستوى العولمة الاقتصادية بالاقتصاد المصري، والعكس صحيح.**

وفقاً لذلك، تكون معادلة النموذج الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج الثلاثة على الصورة التالية:

$$Ln\ GDP_t = f(Ln\ FdI_t, Ln\ OPT_t \quad \textbf{(1)}$$

.....

ويتم تحويل كل متغير مستقل إلى متغير تابع بنفس الصيغة السابقة في هذه الدالة لتقدير العلاقة بين المتغيرات الثلاثة، وتحديد اتجاهات العلاقات السببية بينهم على النحو الذي سوف يوضح في البنود التالية. كما تم اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج (Double Log Linear Function Form)، في تقدير معلمات المتغيرات الثلاثة التي يتضمنها النموذج ويعزى ذلك إلى:

- **يساعد التحويل اللوغاريتمي المزدوج على موافاة افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي.**
- **أن هذا الشكل تتسم نتائجه بجودة توفيق عالية (Superior Fit)، نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال.**
- **أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات، الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثر بوحدات القياس الخاصة بكل متغير.**

توضح بيانات الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج، واستناداً إلي اختبار (Jarque-Bera) التي تؤكد أن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت وتغاير يساوي الصفر. وتوضح معاملات الارتباط أن (ث ج م) يرتبط طردياً بكل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، بينما الانفتاح التجاري يرتبط عكسياً مع النمو الاقتصادي.

جدول رقم (4)
الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط

Ln OPT	Ln FDI	Ln GDP	البيان
3.965	7.080	11.007	Mean
3.961	6.971	11.005	Median
4.409	9.357	12.296	Maximum
3.564	5.470	10.039	Minimum
0.213	1.073	0.622	Std. Dev.
0.021	0.815	0.258	Skewness
2.240	2.802	2.145	Kurtosis
0.748	3.484	1.289	Jarque-Bera
0.688	0.175	0.525	Probability
122.917	219.480	341.226	Sum
1.359	34.544	11.592	Sum Sq. Dev.
31	31	31	Observation
		1.000	Ln GDP

Ln FDI	0.666	1.000	
Ln OPT	-0.259	0.184	1.000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

يستخدم البحث بيانات سنوية تغطي الفترة (1980-2010)، وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر الدولية، من خلال مؤشرات التنمية الدولية {World Development Indicators (WDI)} للبنك الدولي لعام 2012، في تقدير بيانات الناتج المحلي والتجارة الخارجية، وبيانات (UNCTAD) في تقدير (ث ج م) وذلك لعام 2012، وقد روعي أن تكون كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي محسوبة على أساس الدولار في حالة البيانات النقدية الكمية مراعاة للتجانس، أو في صور نسبة من (ن م ج)، كما تكون كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي في صورة اللوغاريتم الطبيعي، ولذا، فإن المعلمات المقدرة تُعبر عن المرونات.

4 - 2: المنهج القياسي

تعتمد الدراسات التطبيقية عادة في دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية على نموذج تصحيح الخطأ {Error Correction Model (ECM)}، ويُستخدم هذا النموذج عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك، ويطبق عادة للتوفيق بين سلوك العلاقات الاقتصادية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يفترض أن المتغيرات الاقتصادية عادة ما تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن (Steady State Equilibrium). ونظراً لأنه في كثير من الأحيان تكون أغلب سلاسل البيانات للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة (Non stationary)، وفي مثل هذه الحالة لا تصلح الطرق التقليدية في دراسة علاقات الانحدار بين المتغيرات وهي في صورتها الأصلية (Level)، حيث يؤدي ذلك إلى الحصول على ما يسمي بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، وبالتالي، فإن الاختبارات الإحصائية العادية (R^2, DW, F, T) لا يمكن الاعتماد عليها،

ولذا، يجب أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات لتجنب هذه الظاهرة، إلا أن ذلك يؤدي إلى فقدان العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، تلك التي تتميز بأهميتها الكبيرة خاصة لدى متخذي السياسات الاقتصادية (Christopoulos & Tsionas, 2004, P. 57). غير أنه إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة كل على حده، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك فيما بينها كمجموعة (Co-integration Relationship)، فإن البواقي تكون مستقرة، مما يعني أن متغيرات النموذج تتحرك معاً في نفس الاتجاه، وبالتالي، يتحقق لها التوازن في الأجل الطويل، وبالتالي، يمكن قياس العلاقات بين المتغيرات بدون أخذ الفرق الأول لتحديد العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج {(VECM) Vector Error Correction Model}، فضلاً عن تحديد العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير في الوقت نفسه (Vazakidis & Adamopoulos, 2010, P. 581)، كما أنه من مزايا نموذج (VECM) أنه يساعد في تحديد علاقات السببية بين المتغيرات، حيث أنه من خلال اختبار (Wald Test) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل القصير، كما أنه من خلال معنوية وسالبية معامل تصحيح الخطأ (ECT) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل الطويل (Zaman, et al., 2011, P. 249). وبالتالي، فإنه من خلال هذا النموذج يمكن قياس علاقات السببية بين كل من (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2010) باستخدام أسلوب جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality) (Furuoka, 2007, P. 6)، ويتم ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

أولاً: تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتطلب تطبيق نموذج (VECM) في دراسة العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، فضلاً عن دراسة علاقات السببية بينها أن تكون هذه العلاقات بها خاصية التكامل المشترك (Co-integration Relationship)، ويتم الكشف عن خاصية التكامل المشترك علي مرحلتين:

المرحلة الأولى: **اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، وبالتالي، يتم تحديد درجة التكامل (Integration Order) لكل متغير على حده، فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لمتغيرات النموذج.**

المرحلة الثانية: **الكشف عن مدي توافر خاصية التكامل المشترك (Co-integration) بين كل متغيرات النموذج وهي: النمو الاقتصادي (GDP)، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والانفتاح التجاري (OPT)، ويتم ذلك من خلال بحث علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات معاً، وذلك باستخدام أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen maximum likelihood Procedure).**

ثانيا: **بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فإنه يتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وفيه يتم تقدير معلمات النموذج لكل من: النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، سواء للعلاقات في الأجل الطويل أو في الأجل القصير، ونظراً لتداخل العلاقات بين متغيرات النموذج وهو ما يعني أن أي من هذه المتغيرات قد يؤثر في المتغيرين الآخرين داخلياً، والعكس صحيح، وبالتالي، فإن النموذج المستخدم لاختبار العلاقة بينهم، يتعين أن يكون نموذجاً آنياً يحتوي على عدد من المعادلات مساوياً لعدد المتغيرات الموجودة بالنموذج، وذلك بوضع المتغيرات في صيغة نموذج (VECM).**

ثالثاً: **يتم أخيراً تحديد علاقات السببية بين كل من: النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، وذلك من خلال تحليل جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality)، استناداً لنتائج نموذج (VECM) متعدد المتغيرات.**

وسوف يتم التعرض لدراسة هذه الخطوات الثلاث بنفس الترتيب، حيث يتم الجمع بين التأصيل النظري لكل منها بإيجاز، ثم يتم تقديم النتيجة التطبيقية للقياس.

4 - 3: تحليل التكامل المشترك

أولاً: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يستخدم اختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل المشترك لمتغيرات النموذج، ويوضح الجدول رقم (5) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة (UR) سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك من خلال اختباري: ديكي – فولار الموسع {Augmented Dickey-Fuller (ADF)}، وفيليبس بيرون { Phillips-Perron (PP)}، باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

جدول رقم (5)

نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج (UR) باستخدام اختباري:

ديكي– فولار (ADF)، فليبس بيرون (PP)

البيان / المتغير	المتغير في وضعه الأصلي				المتغير في الفرق الأول				رتبة المتغير I ( )
	ديكي– فولار		فليبس بيرون		ديكي– فولار		فليبس بيرون		
	Constant	Constant &Trend	Constant	Constant &Trend	Constant	None	Constant	None	
Ln GDP	0.98 (0.99)	2.03- (0.56)	0.40 (0.98)	1.90- (0.63)	3.85- (0.01)	2.66- (0.01)	3.97- (0.01)	2.73- (0.01)	1
Ln FDI	1.45- (0.55)	2.25- (0.45)	1.42- (0.56)	2.25- (0.45)	5.27- (0.00)	3.30- (0.00)	6.46- (0.00)	5.69- (0.00)	1
Ln OPT	2.17- (0.22)	2.05- (0.55)	2.26- (0.19)	2.13- (0.51)	4.57- (0.00)	4.58- (0.00)	4.62- (0.00)	4.59- (0.00)	1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

- القيم الحرجة في (Level) في حالة وجود الحد الثابت عند مستوي معنوية 1% = - 3.67 ، وعند 5% = - 2.96 ، وفي حالة وجود الحد الثابت والاتجاه معاً عند مستوى معنوية 1% = - 4.30 ، وعند 5% = -3.57- .

- القيم الحرجة في الفرق الأول في حالة وجود الحد الثابت عند مستوي معنوية 1% = - 3.68، وعند 5% = - 2.97، وفي حالة (None) عند مستوى معنوية 1% = -2.65- ، وعند 5% = -1.95- .

يلاحظ من بيانات هذا الجدول ما يلي:

- **أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) توضح عدم استقرار كافة متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، في ظل وجود الحد الثابت فقط بالدالة أو وجود كل من**

الحد الثابت والاتجاه (Trend) معاً بالدالة. بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى {Integrated of order (1)}.

- وفقاً لذلك سوف يتم إجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في ظل إدراج الحد الثابت، حيث تشترك كل متغيرات النموذج في نفس درجة التكامل *I(1)* ، وذلك باستخدام أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك (JML)، الذي يشترط لاستخدامه أن تكون كافة المتغيرات لها نفس رتبة التكامل (Muhammed, et al., 2011, P. 59).

يتم تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات في النموذج من خلال تحليل كل من { Akaike Information Criterion (AIC)}، {Schwarz Bayesian Information Criterion (SBC)}، وذلك من خلال نموذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR)، ويتم اختيار القيم الأقل في تحديد فترة التباطؤ المثلى لكل متغير وفقاً للتحليلين السابقين، كما هو مبين بالجدول رقم (6)، ويلاحظ منه أن فترة التباطؤ المثلى فترة واحدة وفقاً لتحليل (SBC) وبحد أقصى أربع فترات وفقاً لتحليل (AIC) الأوسع استخداماً باستثناء (ث ج م) الذي يكون ثلاث فترات، ولذا، سوف يتم اجراء الاختبارات بحد أقصى أربع فترات زمنية وفقاً لتحليل (AIC).

جدول رقم (6)

تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمن وفقاً لكل من (AIC) ، (SC)

البيان / المتغير	فترة تباطؤ واحدة		فترتين تباطؤ		ثلاث فترات تباطؤ		أربع فترات تباطؤ		العدد الأمثل لفترات التباطؤ	
	AIC	SBC	AIC	SBC	AIC	SBC	AIC	SBC	AIC	SBC
Ln DGP	2.16-	1.97-	2.05-	1.72-	1.95-	1.47-	2.24-	1.62-	4	1
Ln FDI	2.08	2.26	2.28	2.61	2.08	2.56	2.10	2.72	3	1
Ln OPT	1.07-	0.89-	1.03-	070-	1.20-	0.73-	1.39-	0.77-	4	1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews)، استناداً إلى البيانات المستخدمة في الجدول رقم (1)م.

ثانياً: اختبارات التكامل المشترك **(Co-integration Tests):**

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون (Johansen maximum likelihood Procedure)، وذلك من خلال اختبارين هما (Trace Test)، (Max-Eigen value Test). ويتم إجراء هذين الاختبارين لاختبار فرض العدم بأنه يوجد بحد أقصى عدد (r) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر (r) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي 1 ، 2 ، بحد أقصى (k-1)، حيث أن (k) هى عدد المتغيرات بالنموذج، وهى ثلاثة متغيرات في هذا النموذج، ويلخص الجدول رقم (7) نتائج هذين الاختبارين.

جدول رقم (7)

نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون **(Trace and Max-Eigen tests)**

Eigen value Test			Trace Test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob.	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	0.05 Critical Value	Trace Statistic	
0.000	25.823	50.719	0.000	42.915	72.782	لا يوجد*
0.129	19.387	16.409	0.139	25.872	22.063	بحد أقصى (1)
0.505	12.518	5.654	0.505	12.518	5.654	بحد أقصى (2)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

***تشير إلي رفض هذا الفرض عند مستوى معنوية 1%.**

يتضح من هذا الجدول، أنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لكلا الاختبارين، حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ومن ثم، يتم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل (H_1) بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند

مستوى معنوية 1% وفقاً للاختبارين، وبالتالي، فإن هذه النتيجة تسمح بإجراء الخطوة التالية لذلك، تلك التي تتمثل في قياس علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال نموذج (VECM).

4 - 4: تقدير العلاقات بين المتغيرات

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في الخطوة السابقة، فإنه يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال نموذج (VECM)، وتكون الصيغة العامة لمعادلات الأجل الطويل وفقاً لهذا النموذج على الصورة التالية:

$$\ln GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln FDI_t + \alpha_2 \ln OPT_t + u_{1t} \quad (2)$$

$$\ln FDI_t = \beta_0 + \beta_1 \ln GDP_t + \beta_2 \ln OPT_t + u_{2t} \quad (3)$$

$$\ln OPT_t = \lambda_0 + \lambda_1 \ln GDP_t + \lambda_2 \ln FDI_t + u_{3t} \quad (4)$$

يمكن الحصول على حد تصحيح الخطأ (ECT_t) الذي يقيس سرعة التعديل أو سرعة تكيف (Speed of Adjustment) لاختلال التوازن في الأجل القصير لكي ما يتم تحقيق التوازن في الأجل الطويل، وبالتالي، يتم تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق التوازن في الأجل الطويل وذلك من خلال المعادلات الثلاث السابقة التي يتم منها اشتقاق المعادلات الثلاث التي على الصورة التالية:

$$ECT_{1t} = \ln GDP_t - \alpha_1 \ln FDI_t - \alpha_2 \ln OPT_t \quad (5)$$

$$ECT_{2t} = \ln FDI_t - \beta_1 \ln GDP_t - \beta_2 \ln OPT_t \quad (6)$$

$$ECT_{3t} = \ln OPT_t - \lambda_1 \ln GDP_t - \lambda_2 \ln FDI_t \quad (7)$$

وبأخذ الفرق الأول لمعادلات الأجل الطويل لكل متغير، فإنه يتم الحصول على المعادلات التي تمثل نموذج (VECM) وذلك لتقدير المعلمات في الأجل القصير بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ لكل متغيرات النموذج كما يلي:

$$\Delta ln\ GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i}\ \Delta\ ln\ GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{2i}\ \Delta\ ln\ FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{3i}\ \Delta\ ln\ OPT_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{1t} \quad (8)$$

$$\Delta ln\ FDI_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\ \Delta\ ln\ FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{2i}\ \Delta\ ln\ GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{3i}\ \Delta\ ln\ OPT_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{2t} \quad (9)$$

$$\Delta ln\ OPT_t = \lambda_0 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_{1i}\ \Delta\ ln\ OPT_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{2i}\ \Delta\ ln\ GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{3i}\ \Delta\ ln\ FDI_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{3t} \quad (10)$$

حيث تعبر كل من: $Aln\ GDP_t$، $Aln\ FDI_t$، $Aln\ OPT_t$، عن الفرق الأول لمتغيرات النموذج الثلاثة والفجوات الزمنية المختلفة لها، (P) هي العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج، التي تم تحديدها بأربع فجوات وفقاً لتحليل (AIC) المبين في الجدول رقم (6)، ECT_{t-1} تمثل حد تصحيح الخطأ، u_t تمثل حد الخطأ العشوائي الذي يكون وسطه الحسابي صفر وتباينه ثابت. ويلاحظ من هذه المعادلات أنها تتضمن العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، الذي يتضح من خلال حد تصحيح الخطأ الخاص بكل معادلة (ECT_{t-1})، وتوضح بيانات الجدول رقم (8) النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، للعلاقات بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل المناظرة للمعادلات (2 – 4) السابقة.

جدول رقم (8)

نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات لعلاقات الأجل الطويل وفقاً لتحليل (VECM)

البيان	المتغير التابع		
المتغير المستقل	*Ln GDP*	*Ln FDI*	*Ln OP T*
Ln GDP	1 -	4.506 - *(2.74-)	1.379 *(3.26)
Ln FDI	0.222- *(4.71-)	1 -	0.310 *(4.88)
Ln OPT	0.716 *(3.79)	3.223 *(3.30)	1 -
ECT_{t-1}	0.365 - *(4.56-)	0.265 - (1.06 -)	0.438 - *(4.76-)
C	8.687	39.141	12.132 -
R^2	%90	%55	%85

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

*** تشير إلي أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.**

- القيم بين الأقواس تشير إلي قيمة (t-statistics).

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

- **أن (ث ج م) يؤثر سلبياً على الناتج المحلى كمؤشر للنمو الاقتصادي وإن كان بدرجة محدودة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة تدفقات (ث ج م) بنسبة 10% يترتب عليها تراجع الناتج بنسبة 2.2%، ويعزى ذلك إلى أثر المزاحمة (Crowding out effect) لهذه التدفقات على الاستثمارات المحلية وبخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق عمليات الخصخصة، فقد ارتبط ارتفاع وانخفاض مستوي تدفقات (ث ج م) بمدى التوسع في عمليات الخصخصة، وبالتالي، فإن معظم هذه التدفقات وجهت لشراء المشروعات المتاحة للبيع من خلال عمليات الخصخصة وليس في إقامة مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقة الإنتاجية بالاقتصاد المصري، ومن ثم، انعكس ذلك في أثرها السلبي على مستوى الناتج. بينما يؤثر الانفتاح التجاري إيجابياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري بنسبة 10% يترتب عليه زيادة مستوى الناتج بنسبة 7.2%، نتيجة لزيادة الصادرات والاستفادة من مزايا التخصص الأفضل للموارد، فضلاً عن استيراد متطلبات عمليات الإنتاج. كما أن معامل تصحيح الخطأ يكون معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته 0.37 تدل على أن معامل سرعة التعديل تكون مرتفعة وتمثل 37% في المتوسط سنوياً، الأمر الذي يعني التكيف وتصحيح أي اختلال في مستوى الناتج واستعادته إلى حالة التوازن المستقر في أقل من ثلاث سنوات.**
- **أن النمو الاقتصادي يؤثر سلبياً عل تدفقات (ث ج م)، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن ارتفاع في مستوى الناتج بنسبة 1% يترتب عليه تراجع في تدفقات هذه الاستثمارات بنسبة 4.5%، وربما يعزى هذا إلى عملية الإحلال بين الاستثمارات المحلية**

والأجنبية مع كل تحسن في النمو الاقتصادي. بينما الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً على تدفقات (ث ج م)، كما كانت مرونته مرتفعة بالنسبة للانفتاح التجاري وقدرت بحوالي 3.2 ، الأمر الذي يعكس أهمية الانفتاح التجاري وزيادة مستوى العولمة بالاقتصاد المصري كمحدد لتدفقات هذه الاستثمارات. غير أن معامل تصحيح الخطأ كان غير معنوي إحصائياً.

- **أن كل من النمو الاقتصادي وتدفقات (ث ج م) يؤثران إيجابياً في مستوى الانفتاح التجاري، حيث تشير قيمة المعلمات المقدرة أن زيادة كل منهما بنسبة 10% يترتب عليها ارتفاع في مستوى الانفتاح التجاري بنسبة 13.8% ، 3.1% لكل منهما على التوالي. كما أن معامل تصحيح الخطأ كان معنوي عند مستوى 1%، وذات إشارة سالبة، وقيمة معلمته 0.44 تشير إلى ارتفاع سرعة التعديل، حيث يمكن تصحيح أي اختلال في مستوى الانفتاح واستعادته إلى حالة التوازن في غضون سنتين تقريباً.**

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين الانفتاح التجاري وكل من النمو الاقتصادي وتدفقات (ث ج م) كانت إيجابية، حيث يؤثر كل منهما إيجابياً على الآخر، بينما كانت العلاقة بين النمو الاقتصادي وتدفقات (ث ج م) سلبية التأثير على المدى الطويل. وسوف يتم الاقتصار في تقدير العلاقات بين المتغيرات على الأجل الطويل فقط، لأن العلاقات بين هذه المتغيرات في الأجل القصير يتم تجميعها بطريقة حسابية دقيقة وفقاً لتحليل (VECM) وتنعكس بالكامل وبصورة مبسطة في علاقات السببية بالأجل القصير، وهو الأمر الذي سوف يتم توضيحه في البند التالي الخاص بتحليل علاقات السببية.

4 - 5: تحليل السببية لجرانجر **(Multivariate Granger Causality)**

وفقاً لنظرية جرانجر (Granger Representation Theorem)، أن اكتشاف وجود علاقات تكامل مشترك بين مجموعة من المتغيرات، يعني وجود علاقات سببية بين هذه المتغيرات إما أن تكون في اتجاه واحد

(Uni-directional) أو في الاتجاهين أي ثنائية الاتجاه (Bi-directional). فإذا كانت قيم أحد المتغيرين في الماضي تؤثر في قيمة المتغير الآخر في الفترة الحالية، فإنه يقال أن المتغير الأول هو الذي يسبب المتغير الثاني، والعكس صحيح (Bhaskara, et al., 2008, P. 9). وسوف يتم توضيح علاقات السببية بين متغيرات النموذج في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وذلك من خلال نموذج (VECM)، حيث يتم اختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين كل متغيرين بالنموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير الأول إلى المتغير الثاني.

أولاً: تحليل السببية في الأجل القصير: يتم ذلك من خلال تقدير العلاقات الخاصة بالمعادلات (8 - 10)، وتوضح بيانات الجدول رقم (9) النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، لعلاقات السببية بين المتغيرات الثلاثة بالنموذج في الأجل القصير المناظرة للمعادلات الثلاث السابقة وذلك من خلال اختبار (Wald test).

جدول رقم (9)

نتائج اختبارات جرانجر للسببية في الأجل القصير{ **Multivariate Causality Tests {(Wald Tests)**

المتغيرات	كا^2 (χ^2)	مستوى المعنوية (P-value)	اتجاه العلاقة السببية
ΔIn GDP ← ΔIn FDI	38.219	0.000	أحادية الاتجاه
ΔIn GDP ← ΔIn OPT	16.164	0.003	ثنائية الاتجاه
ΔIn OPT ← ΔIn GDP	57.261	0.000	
ΔIn OPT ← ΔIn FDI	21.805	0.000	أحادية الاتجاه
ΔIn FDI ← ΔIn GDP	5.430	0.246	لا توجد علاقة
ΔIn FDI ← ΔIn OPT	4.631	0.327	لا توجد علاقة
ΔIn GDP ← ΔIn FDI+ ΔIn OPT	64.542	0.000	-
ΔIn OPT ← ΔIn GDP+ ΔIn FDI	60.093	0.000	-
ΔIn FDI ← ΔIn GDP+ ΔIn OPT	6.401	0.602	لا توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

يلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

- **(ث ج م) يسبب النمو الاقتصادي، وليس العكس، كما أن (ث ج م) يسبب الانفتاح التجاري، وليس العكس، ويتحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%، ولذا، تكون العلاقة بينهما أحادية الاتجاه.**

- **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تكون العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه ويسبب كل منهما الآخر وذلك عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي، فإن ارتفاع مستوى أي منهما يؤثر على الآخر. ويوضح هذا مدى التكامل والارتباط بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وأهمية كل منهما للآخر.**
- **الانفتاح التجاري و(ث ج م) معاً يسببا النمو الاقتصادي، كما أن (ث ج م) والنمو الاقتصادي معاً يسببا الانفتاح التجاري، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية 1% .**

ثانياً: تحليل السببية في الأجل الطويل: يتم استنباط علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال معاملات تصحيح الخطأ {(ECT_{t-1}) Error Corection term} التي تربط علاقات الأجل الطويل والأجل القصير معاً، وذلك من تقديرات التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقاً لنموذج (VECM) (Smsu, et al., 2008, P. 180)، وتوضح بيانات الجدول رقم (10) النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، لعلاقات السببية بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

جدول رقم (10)

نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال تحليل (VECM)

اتجاه العلاقة السببية	المتغير التابع			المتغير المستقل
	Ln OPT	Ln FDI	Ln GDP	
Ln GDP ← Ln GDP Ln OPT ← Ln GDP	0.612 (4.67)*	1.196- (1.06-)	0.365- *(4.56-)	Ln GDP
Ln GDP ← Ln FDI Ln OPT ← Ln FDI	0.136 * (4.67)	0.265- (1.06-)	0.081- * (4.56-)	Ln FDI
Ln GDP ← Ln OPT Ln OPT ← Ln OPT	0.438- * (4.67-)	0.856 (1.06)	0.261 * (4.56)	Ln OPT

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

***تشير إلي أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.**

-القيم بين الأقواس تشير إلي قيمة (t-statistics).

يتضح من بيانات هذا الجدول أن:

- **يتأثر كل من النمو الاقتصادي ومستوى الانفتاح التجاري بالقيم المحققة لكل منهما في الفترات السابقة، ولذا، فإن كل منهما يسبب القيمة المحققة في الفترة الحالية. مما يدل على الطبيعة التراكمية لكل من النمو والانفتاح التجاري في الاقتصاد المصري.**
- **(ث ج م) يسبب النمو الاقتصادي، وليس العكس، كما أن (ث ج م) يسبب الانفتاح التجاري، وليس العكس، ويتحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%، ولذا، تكون العلاقة بينهما أحادية الاتجاه.**
- **العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تكون ثنائية الاتجاه ويسبب كل منهما الآخر وذلك عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي، فإن ارتفاع مستوى أي منهما يؤثر على الآخر إيجابياً.**

يتضح من نتائج علاقات السببية، وجود توافق تام بين علاقات السببية في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، حيث أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تكون تكاملية ويسبب كل منهما الآخر، وأن (ث ج م) يسبب كل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري ويكون سابق عليهما. وبالتالي، فإن الاهتمام بالانفتاح التجاري يسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والارتفاع بمستوى الناتج ومعدل النمو الاقتصادي في حالة توجيه واستغلال هذه الاستثمارات بصورة أفضل، وينعكس هذا بدوره في ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري، ومن ثم، يوجد تداخل كبير في العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري، وينعكس ذلك بدرجة أكبر في حالة النظر إليها في صورتها التجميعية أكثر من الفردية كما هو موضح في تحليل السببية في الأجل القصير. وتتوافق هذه النتائج مع نتائج عديد من الدراسات التجريبية التي تمت دراستها في الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين هذه المتغيرات في القسم الثاني.

5 : النتائج والتوصيات

5 – 1: النتائج: تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلي:

- **وفقاً للأدبيات النظرية والتجريبية أن العلاقة بين كل أثنين من: (ث ج م) والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، قد تكون ثنائية الاتجاه، أو أحادية الاتجاه، أو لا توجد بينهم أي علاقة، كما أن الدراسات المختلفة لا تتفق بشأن اتجاه هذه العلاقات بسبب الاختلافات فيما بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي، واستراتيجيات التنمية ومستواها،..إلخ. كما أن الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري و(ث ج م) على النمو الاقتصادي تتوقف على الظروف المحلية بالدولة ومدى توافر مقومات نجاحها مثل: رأس المال البشري، وجودة المؤسسات وفاعليتها، والاستقرار الاقتصادي والسياسي،..إلخ.**
- **توضح دراسة القطاع الخارجي بالاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الماضية، تواضع الأهمية النسبية لتدفقات (ث ج م) إلى مصر على المستويين الداخلي والخارجي، كما أنها ارتبطت بسرعة وانجاز عمليات الخصخصة في العقدين الماضيين، ومن ثم، محدودية دورها في تحقيق أهداف التنمية. وكذلك انخفاض مستوى الانفتاح التجاري بمصر مقارنة بالدول العربية والأفريقية والشرق الأوسط، فضلاً عن تراجعه عبر الزمن، بينما كان في تزايد مستمر على المستويين الإقليمي والعالمي، مما يعني عدم نجاح سياسات التحرر في تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد انعكس ذلك في تواضع مستوى الأداء الاقتصادي بمصر، حيث كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه حوالي 4.8% ، 2.8% في المتوسط سنوياً لكل منهما على التوالى خلال تلك العقود الثلاثة، فضلاً عن تراجعه عبر الزمن.**
- **توضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود تداخل كبير فيما يتعلق بتأثير كل من (ث ج م) والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، والعكس صحيح. حيث أن العلاقة بين الانفتاح التجاري وكل من**

النمو الاقتصادي وتدفقات (ث ج م) كانت إيجابية، ويؤثر كل منهما إيجابياً على الآخر، بينما كانت العلاقة بين النمو الاقتصادي وتدفقات (ث ج م) سلبية، ويؤثر كل منهما سلبياً على الآخر وذلك بفعل أثر المزاحمة لتدفقات (ث ج م) للاستثمارات المحلية وعملية الاحلال بينها وبين الاستثمارات الأجنبية مع ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي.

- **توضح نتائج علاقات السببية، وجود توافق تام بين علاقات السببية في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، حيث تكون العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تكاملية ويسبب كل منهما الآخر، وأن (ث ج م) يسبب كل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري ويكون سابق عليهما. وبالتالي، فإن الاهتمام بتهيئة البيئة المحلية التي تسهم في زيادة تدفقات (ث ج م)، يترتب عليها الارتفاع بمستوى الناتج ومعدل النمو الاقتصادي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لارتفاع مستوى الانفتاح التجاري، وبخاصة في حالة حسن استغلال وتوجيه هذه الاستثمارات.**

5 – 2: التوصيات: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي في مصر فيما يلي:

- **نظراً للعلاقة التكاملية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فإنه يجب تفعيل سياسة الانفتاح التجاري واتخاذ السياسات الملائمة التي تعالج كافة الاختلالات والمشكلات بما يعمل على تهيئة البيئة المحلية لزيادة الصادرات وتذليل الصعوبات التي تواجهها، ويسهم هذا إيجابياً في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، ومن ثم، بدوره يسهم في زيادة الصادرات والقدرة التنافسية لها.**
- **فيما يتعلق بعلاقة (ث ج م) وأثره السلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فإنه يجب تهيئة البيئة المحلية المواتية والإطار القانوني والارتفاع بكفاءة المؤسسات المحلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي،..إلخ. وتوجيه الحوافز والمزايا إلى الأنشطة**

التي يمكن من خلالها تحقيق الآثار الإيجابية لهذه الاستثمارات على الأداء الاقتصادي ودعم النمو به.

- **إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تتعلق بالقطاع الخارجي بما يسهم في زيادة التحرر والانفتاح على العالم الخارجي ويحقق بصورة أكثر فاعلية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن ثم، الارتفاع بمستوى الانفتاح التجاري ويسهم هذا بدوره في زيادة تدفقات (ث ج م) وفي ظل توجيهها بصور أفضل، فإنه يترتب عليه الارتفاع بمستوى الأداء والنمو الاقتصادي.**
- **ضرورة تصحيح السياسات الاقتصادية التي تؤثر في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال المحلية وتصحيح مسارها، من خلال الشفافية في تطبيق القوانين والقرارات ومحاربة الفساد والروتين بالأجهزة الحكومية، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي منها، بما يعمل على توفير المتطلبات اللازمة للاستفادة من تدفقات (ث ج م) في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي ويزيد هذا بدوره من القدرة التنافسية للاقتصاد في جذب المزيد من هذه التدفقات، ويحقق أهداف التنمية بالمجتمع.**

قائمة المراجع

1) **Agenor P. R., (2002), "Does Globalization Hurt the Poor?", *Policy Research Working Paper*, No. 2922, World Bank, Washington, http://ideas.repec.org/.**
2) **Alguacil M. T., Cuadros A. & Orts V., (2002), "Foreign direct investment, exports and domestic performance in Mexico: a causality analysis", *Economics Letters*, Vol. 77, Issue 3, PP. 371–376, http://www.sciencedirect.com/.**
3) **Ahmadi R. & Ghanbarzadeh M., (2011), "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", *Middle-East Journal of Scientific Research*, Vol. 10, No. 2, PP. 174- 182, http://idosi.org/mejsr/.**
4) **Anyanwu J. C., (2011), "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007", *Working Paper Series*, No. 136, African Development Bank Group, Tunisia, http://www.afdb.org/.**
5) **Araujo R. A. & Soares C., (2011), "'Export Led Growth' x 'Growth Led Exports': What Matters for the Brazilian Growth Experience after**

Trade Liberalization?", *MPRA Paper,* No. 30562, Online at: http://mpra.ub.uni-muenchen.

6) **Balamuurali N. & Bogahawatte C., (2004), "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka", *Sri Lankan Journal of Agricultural Economics,* Vol. 6, No. 1, PP. 37-50, http://sljol.info/index.**
7) **Bhaskara R. B., Rup T. & Chaitanya V. K., (2008), "Financial developments and the rate of growth of output: An alternative approach", *MPRA Paper*, No. 8605, http://mpra.ub.uni-muenchen.**
8) **Chowdhury A. & Mavrotas G., (2003), "FDI and Growth: What Causes What?", *The World Economy*, Vol. 29, Issue 1, PP. 9-19, http://onlinelibrary.wiley.com/doi/.**
9) **Christopoulos D. K. & Tsionas E. G., (2004), "Financial development and economic growth: evidence from panel unit root and co integration tests", *Journal of Development Economics*, Vol. 73, PP. 55–74, www.elsevier.com/locate/ econbase.**
10) **Cuadros A., Vicente O. & Maite A., (2006), "Openness and Growth: Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America", *The Journal of Development Studies*, Vol. 40, No. 4, PP. 167–192, http://www.tandfonline.com.**
11) **Demirhan E. & Masca M., (2008), "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries: A Cross-Sectional Analysis", *Prague Economic Papers,* Issue 4, PP. 356-369, http://econpapers.repec.org/.**
12) **Dumludag D., (2010), "A Comparison of Foreign Direct Investment in Turkey and Egypt: Motivations and Obstacles", *MPRA Paper*, No. 27520, http://mpra.ub.uni-muenchen.**
13) **Dunning J. H. & Lundan S. M., (2008), *Multinational Enterprises and the Global Economy*, Second Edition, Edward Elgar Publishing Limited, UK, Google Book, Online: http://books.google.co.uk/.**
14) **Dunning J. H., (2009), "Location and the multinational enterprise: A neglected factor?", *Journal of International Business Studies*, No. 40, PP. 5–19, http://www.palgrave-journals.com/.**
15) **Durlauf S. N. & Blume L. E., (2008), *The New Palgrave: Dictionary of Economics*, Second Edition, Vol. (3), Macmillan Publishers Ltd, New York.**
16) **Furuoka F., (2007), "Does the "Phillips Curve" Really Exist? New Empirical Evidence from Malaysia", *Economics Bulletin*, Vol. 5, No. 16, PP. 1-14, http://economicsbulletin. vanderbilt.edu/.**
17) **Huilu Z. A., (2010), "Impact of Foreign Direct Investment on Trade of African Countries", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 2, No. 3, PP. 122-133, www.ccsenet.org/ijef.**

18) **Iqbal M. S., Shaikh F. M. & Shar A. H., (2010), "Causality Relationship between Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Pakistan", *Asian Social Science*, Vol. 6, No. 9, PP. 82-89, www.ccsenet.org/ass.**
19) **Khorshid M, Kamaly A., El-Laithy H. & El-Enein S. A., (2011), *Assessing Development Strategies to Achieve the MDGGs in the Arab Republic of Egypt*, United Nations Department for Social and Economic Affairs, http://www.un.org/en/.**
20) **Kiran B., (2011), "Causal Links between Foreign Direct Investment and Trade in Turkey", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 3, No. 2, PP. 150-158, www.ccsenet.org/ijef.**
21) **Klasra M. A., (2011), "Foreign direct investment, trade openness and economic growth in pakistan and turkey: an investigation using bounds test", *Quality & Quantity*, Vol. 45, No. 1, PP. 223–231, http://www.springerlink.com/.**
22) **Kose M. A., Prasad E. S. & Terrones M. E., (2005), *Growth and Volatility in an Era of Globalization*, IMF, Vol. 52, Special Issue, http://www.imf.org/.**
23) **Kose M., A., Prasad E., S. & Terrones M., E., (2005), "Growth and Volatility in an Era of Globalization", IMF, *Staff Papers,* Vol. 52, Special Issue, http://www.imf.org/external/pubs/.**
24) **Mah J. S., (2010), "Foreign direct investment inflows and economic growth of China", *Journal of Policy Modeling*, Vol. 32 , Issue 1, PP. 155–158, http://www.sciencedirect.com/.**
25) **Meerza S. I. A., (2012), "Causal links between trade, foreign direct investment and economic growth for Bangladesh", *SIA Meerza - SDSU Working Papers*, ftp://ftp.repec.org/.**
26) **Muhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I., (2011), "Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria", *Developing Country Studies,* Vol. 1, No. 1, PP. 56-66, www.iiste.org**
27) **Rahman M., (2009), Contributions of Exports, FDI and Expatriates' Remittances to Real GDP of Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka, *South-western Economic Review,* PP. 141-154, http://www.ser.tcu.edu/.**
28) **Read R., (2004), "The Implications of Increasing Globalization and Regionalism for the Economic Growth of Small Island States", *World Development*, Vol. 32, No. 2, PP. 365–378, www.elsevier.com/locate/worlddev.**
29) **Shahbaz M. & Rahman M., (2011), "The Dynamic of Financial Development, Imports, Foreign Direct Investment and Economic Growth: Cointegration and Causality Analysis in Pakistan", *MPRA Paper,* No. 32181, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.**

30) **Shahbaz M., Ahmad K. & Chaudhary A. R., (2008), "Economic Growth and Its Determinants in Pakistan",** ***The Pakistan Development Review,*** **Vol. 47, No. 4, Part II, PP. 471–486, http://www.pide.org.**
31) **Smsu S. H., Derus A. M., Ooi A. Y. & Ghazali M. F., (2008), "Causal Links between Foreign Direct Investment and Exports: Evidence from Malaysia",** ***International Journal of Business and Management,*** **Vol. 3, No. 12, PP. 177-183, http://journal.ccsenet.org/.**
32) **Tang S., Selvanathan E. A. & Selvanathan S., (2008),** ***Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in China: A Time Series Analysis,*** **UNU-WIDER, Research Paper, No. 19, http://www.rrojasdatabank.info/.**
33) **Temiz D. & Gokmen A., (2009), " Foreign Direct Investment and Export in Turkey: The Period of 1991-2008",** ***Paper presented at EconAnadolu 2009:*** **Anadolu International Conference in Economics, Ju. 17-19, 2009, Eskişehir, Turkey, http://econ.anadolu.edu.tr/.**
34) **UNCTAD, (2012),** ***UNCTADstat,*** **http://www.unctad. org/en/ Pages/Home.aspx.**
35) **UNDP, (2002),** ***Egypt Human Development Report 2001/2002,*** **executed by: United Nations Development Programme (UNDP), and The Institute of National Planning (INP), Egypt, http://www.undp.org.eg.**
36) **Vazakidis A. & Adamopoulos A., (2010), "A Causal Relationship between Financial Market Development and Economic Growth",** ***American Journal of Applied Sciences,*** **Vol. 7, PP. 575-583, http://scipub.org.**
37) **World Bank, (2012),** ***World Development Indicators (WDI),*** **Economic and Social Data Service (ESDS) International, University of Manchester, http://esds80.mcc.ac.uk/ WDS_WB/ Table Viewer/ tableView.aspx.**
38) **Zaman K., Khan M. M., Ahmad M. & Ikram W., (2011), "Inflation, Unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)",** ***International Journal of Economics and Finance,*** **Vol. 3, No. 1, PP. 245-254, http://www.ccsenet.org/journal/index.**

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1)م

المتغيرات الرئيسة بالتحليل والنموذج في مصر خلال الفترة (1980-2010)

البيان / السنة	تدفقات (ث ج م) مليون $	رصيد (ث ج م) مليون $	(ن م ج) بالمليون $ بالأسعار الجارية	(ن م ج) بالمليون $ بالأسعار الثابتة	متوسط نصيب الفرد من(ن م ج) $	صادرات السلع والخدمات مليون $	واردات السلع والخدمات مليون $	التجارة الخارجية مليون $	التجارة الخارجية %(ن م ج)
1980	548.3	2260	22913	38506	857	6992	9822	16813	73.4
1981	752.6	3013	23405	39953	868	7811	11423	19234	82.2
1982	293.6	3307	25592	43911	932	6919	10732	17650	69.0
1983	490.0	3797	28137	47161	977	7170	10250	17420	61.9
1984	729.1	4526	30643	50034	1012	6849	10974	17823	58.2
1985	1177.6	5703	34690	53337	1053	6908	11115	18023	52.0
1986	1217.4	6921	35880	54748	1055	5645	9183	14828	41.3
1987	947.7	7868	40508	56128	1056	5087	9222	14309	35.3
1988	1190.0	9058	35045	59103	1086	6069	12322	18391	52.5
1989	1250.2	10309	39648	62042	1115	7094	12827	19921	50.2
1990	734.0	11043	43130	65579	1154	8647	14109	22756	52.8
1991	253.0	11296	36971	66287	1144	10284	13234	23517	63.6
1992	459.0	11755	41856	69225	1173	11886	12939	24824	59.3
1993	1206.5	12961	46579	71233	1187	12035	14016	26050	55.9
1994	1133.4	14094	51898	74063	1214	11714	14561	26275	50.6
1995	595.2	14690	60159	77501	1249	13565	16662	30227	50.2
1996	636.4	15326	67630	81367	1289	14033	17718	31751	46.9
1997	886.9	16578	78437	85835	1337	14779	19528	34307	43.7
1998	1075.5	17654	84829	89300	1367	13754	21812	35567	41.9
1999	1065.3	18719	90711	94752	1426	13654	21144	34798	38.4
2000	1235.4	19955	99839	99839	1476	16175	22780	38955	39.0
2001	509.9	20465	97632	103368	1501	17066	21802	38868	39.8
2002	646.9	21112	87851	105818	1508	16091	19917	36007	41.0
2003	237.4	21349	82924	109198	1527	18074	20219	38294	46.2
2004	2157.4	23506	78845	113666	1560	22258	23330	45588	57.8
2005	5375.6	28882	89686	118749	1600	27214	29246	56460	63.0
2006	10042.8	38925	107484	126876	1679	32191	33931	66123	61.5
2007	11578.1	50503	130473	135869	1766	39469	45443	84912	65.1
2008	9494.6	59998	162836	145592	1859	53800	62909	116709	71.7
2009	6711.6	66709	188984	156011	1957	47185	60048	107233	56.7
2010	6385.6	73095	218912	164092	2023	46612	61724	108336	49.5

المصدر: (World Bank, World Development Indicator, 2012) ، (UNCTAD, 2012).

- قيمة (ن م ج) بالمليون دولار بالأسعار الثابتة على أساس أسعار عام 2000.

- نصيب الفرد من (ن م ج) بالدولار بالأسعار الثابتة على أساس أسعار عام 2000.

- كل من: (ث ج م)، والصادرات، والواردات، والتجارة الخارجية بالمليون دولار بالأسعار الجارية.